

المحفظة الاستثمارية في مواجهة تداعيات الأزمة الوبائية في العراق (دراسة تشخيصية في بناء المحافظ الاستثمارية)

إعداد الباحث

إحسان صادق راشد الشمري

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١٢/٢١

المستخلص:

يهدف البحث إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه المحافظ الاستثمارية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، كون أن المحافظ تمارس نشاطها في بيئة تشهد تغيرات مستمرة ومتسارعة، أهمها ظهور أزمة فيروس كورونا ١٩ COVID وأزمة أوميكرون، الأمر الذي يحتم على المستثمرين أن يكتسبوا الخبرة للتمكن من التفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات، وقد قمنا بدراسة مستفيضة عن "المحفظة الاستثمارية" وتنوعها وعيوبها وكيفية اختيار أفضل فئة في المحفظة من خلال عدة قواعد ونظريات تساعد المستثمر في اختيار أفضل للمحفظة ومدى تنوع وإيجاد حلول للعقبات الموجودة لمواجهة الازمات في المحافظ الاستثمارية، فالمحافظ الاستثمارية تعد عاملاً مهماً ورئيسياً لنجاح المستثمر خاصة بتفرغه من عدة مهام كانت سابقاً تقلقه، أذ ينحصر نطاق تعاملها على بعض الدول والشركات، والذي مازال في البداية رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد، وعليه ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتفعيل هذه المحافظ، واستحداث حلول إبداعية جديدة لزيادة الإيرادات وتنويع المحافظ، وتوظيف الكفاءات المتخصصة في هذا المجال، والسعي المستمر لتطويرها وتحسينها وتنويعها كجبال للتميز والعمل على تلبية رغبات الزبائن لضمان المحافظ والاستمرارية على رأس المال وزيادة في الإيرادات للمستثمر. فقد تكون هناك حاجة أساسية إلى إعادة التفكير في استراتيجية بناء وتوزيع الأصول للمحفظة الاستثمارية، أذ أصبحت الاستثمارات البديلة مثل العقود الآجلة والمستقبلية، وصناديق المجازفة العالية، والعقارات، والسلع، والمعادن الثمينة، والأصول المحمية من التضخم، إضافات شائعة للمحافظ الاستثمارية المتوازنة.

كلمات مفتاحية: محفظة استثمارية، محفظة ساخنة، الأصول المالية في المحفظة، مخاطر المحافظ الاستثمارية، مشاكل التنويع، الاستثمار الدفاعي

Abstract

The research aims to highlight the role that investment portfolios play, improving the economic situation, companies and individuals, given that the governor exercises its activity in an environment that is witnessing new and accelerating changes, the most important of which is the Coronavirus COVID-19 & Omicron crisis, which governs investors to gain experience for effectiveness and a group of investment and mental projects has been established Investment in a group of investment projects, sanctions in investment, and penalties in investing in investment investments, And that the investment portfolio is an important and key factor for the success of the investor, especially by being discharged from several tasks that were previously occupied by him, as the scope of their dealings is limited to some countries and companies, which is still at the beginning despite the huge number of prepared programs that have not yet known the light, and he must create appropriate conditions to activate these Portfolios, developing new creative solutions to increase revenues and diversify portfolios, employ specialized competencies in this field, and continuously strive to develop, improve and diversify them as an area of excellence and work to meet the customers' desires to ensure the preservation and continuity of the capital and increase in the revenues for the investor.

There may be a fundamental need to rethink the strategy of building and distributing assets for the investment portfolio, as alternative investments such as futures and futures, high-risk funds, real estate, commodities, precious metals, and inflation-protected assets have become common additions to balanced investment portfolios.

Key words: Investment Portfolio, Hot Portfolio, Financial Assets in the Portfolio, Risks of the Investment Portfolio, Diversification Disadvantages, Defensive Investing.

المقدمة

منذ ظهور فيروس كورونا، تستمر الأحداث والتطورات في التلاحق بسرعة كبيرة تفوق قدرة الكثيرين على الفهم والاستيعاب، وهو ما تسبب في حالة من الإرباك للجميع، سواء حكومات أو شركات أو أسواق أو جهات تنظيمية أو حتى الأفراد.

هناك حالة من عدم الارتياح تسود المشهد الآن في ظل عدم انتضاح معالم أزمة فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وأزمة المتحور الجديد أوميكرون، الآخذة في التطور والانتساع، فالأزمة التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ في الصين، اعتقد كثيرون أن بكين ستنجح في السيطرة عليها وتحجيم نطاقها بسرعة كما فعلت من قبل مع فيروس "سارس" في عام ٢٠٠٣ ولكن هذا لم يكن هو الحال، وانفجرت الأزمة في وجه الصين ومن ورائها العالم أجمع، وهناك الآن ما يقارب ٢٠٠ دولة وإقليم حول العالم تجاهد للسيطرة على التداعيات الصحية والاقتصادية للفيروس الذي قتل حتى لحظة كتابة هذا التقرير أكثر من ٢.٨٩ مليون إنسان وفي العراق ١٤,٥٧٠ ألف شخص، وتسبب في تحجيم وإيقاف النشاط الاقتصادي في كثير من دول العالم.

ولكن ما الذي يمكن للمستثمرين فعله الآن وسط هذه الأجواء لكي يتمكنوا من تعويض خسائرهم والحفاظ على رؤوس أموالهم ومن قبلها صحتهم واستقرارهم النفسي؟ وما الذي لا يجدر بهم فعله المستثمر؟

فقد تكون البحث من عدة مباحث فالأول تكون من المنهجية الخاصة بالبحث والثاني تضمن مفهوم "المحفظة الاستثمارية" ومفاهيمها وأهميتها وميزاتها واستراتيجية التنوع ومخاطرها وكيفية تطبيقها أما المبحث الثالث والآخر فهو يتحدث عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول / منهجية البحث

وتمثل المنهجية خارطة الطريق التي سيسلكها البحث للوصول الى أهدافه المحددة وتتضمن الآتي:-

١- إشكالية البحث

تتلخص إشكالية البحث في صعوبة بناء "المحفظة الاستثمارية" والمحافظة على رأس المال وكيفية الحصول على الإيرادات ومن ثم استثمار هذه الإيرادات مرة أخرى لتوسيع قاعدة رأس المال، وهناك فقر كبير في إدارة هذه المحافظ وتنميتها والاستفادة منها، مع العلم أننا بأمر الحاجة إلى تطبيق مثل هكذا محافظ في بلداننا، حيث تعاني المحافظ إلى افتقار كبير في إدارتها وبناءها والتوسع فيها وكيفية وضع الاستراتيجيات الخاصة بها.

وعليه يمكن توصيف مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: هل يمتلك المستثمر العراقي القدرة على بناء محفظة استثمارية؟

ثانياً: ما هي متطلبات بناء "المحفظة الاستثمارية" للحفاظ على رأس مال المستثمر من ناحية الملاكات ونظم المعلومات والانتشار والتوعية والتثقيف بهدف زيادة الأرباح؟

ثالثاً: كيف ستواجه "المحفظة الاستثمارية" تداعيات الأزمات الوبائية؟

رابعاً: ما العقبان التي ستواجهها "المحفظة الاستثمارية"؟

٢- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

أولاً: تقديم إطار عام عن "المحفظة الاستثمارية" ومضامينها المختلفة.

ثانياً: تحديد أهمية تفعيل وتنوع "المحفظة الاستثمارية" في مواجهة تداعيات الأزمات الوبائية.

ثالثاً: دعم واستناد المستثمر لتفعيل المحفظة واستغلالها والاستفادة منها في جميع الاوقات.

رابعاً: تقليص الفجوة بين الوعي والتثقيف في قطاع الاستثمار لدى فئات المجتمع المختلفة.

٣- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث بتفعيل ووضع خطط استراتيجية في بناء "المحفظة الاستثمارية" وتوجيه جميع افراد العينة بكيفية الاستفادة منها في تجاوز الازمات منها الاقتصادية والمالية والوبائية وتحديد الرؤى والاهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة بتحقيق الأرباح وتوسيع قاعدة رأس المال، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال وجود مناهج وثقافة وملاكات قادرة في إدارة المحافظ ، وتكمن أهمية هذا البحث من خلال النقاط الآتية:-

أولاً: التركيز في وضع استراتيجيات جديدة لبناء "المحفظة الاستثمارية".

ثانياً: الأبعاد والنتائج المهمة التي تحقّقها "المحفظة الاستثمارية".

ثالثاً: تطبيق "المحفظة الاستثمارية" وأخذها بعداً استراتيجياً من خلال تجاوزها للأزمات.

رابعاً: المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تحقّقها "المحفظة الاستثمارية" ودفعها باتجاه تحقيق الأرباح.

٤- فرضيات البحث

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة يتطلب تحديد الفرضية الرئيسية التي يركز عليها البحث وهي :-

يساعد بناء المحفظة الاستثمارية في تحقيق الإيرادات وزيادة الأرباح.

٥- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالشركات والافراد والشركات المرخصة من البنك المركزي العراقي وشركات الوساطة في الاوراق المالية المرخصة من هيئة الاوراق المالية.

١- شركات الاستثمار المالية

ت	اسم الشركة	سنة التأسيس	رأس المال
١	الزوراء	٢٠٠٠	١,١٥٠ مليار ومائة وخمسون مليون دينار
٢	الوثام	٢٠٠٠	٢ مليار دينار
٣	بين النهرين	٢٠٠١	١ مليار دينار
٤	الخير	٢٠٠١	٧ مليار دينار
٥	الباتك	٢٠٠١	١ مليار دينار
٦	الامين	١٩٩٩	١,٥ مليار وخمسمائة دينار

٢- شركات الوساطة في الاوراق المالية

ت	اسم	رأس المال	ت	الاسم	رأس المال
١	الابرار	٥٠٠ مليون	٢١	الاهلي المتحد	٢٠٠ مليون
٢	الدولي المتحد	١ مليار	٢٢	الجزيرة	٨٠ مليون
٣	الباتك	١ مليار	٢٣	الوفاء	٧٠ مليون
٤	ام الربيعين	١ مليار	٢٤	الواحة	١٠٠ مليون
٥	الكساب	١٠٠ مليون	٢٥	اطلس	١٠٠ مليون
٦	العراق	١٠٠ مليون	٢٦	نسيم الشمال	١ مليار
٧	الرافدين	١٠٠ مليون	٢٧	الاحمار	٢٥٠ مليون
٨	الوفاق	١٠٠ مليون	٢٨	المال العراقي	١ مليار
٩	الحكمة	١٠٥ مليون	٢٩	الشرقية	٥٠٠ مليون
١٠	الربيع	٣ مليار	٣٠	الاقتصاد الحر	١ مليار
١١	الكرمل	٢٥٠ مليون	٣١	القدوة	١٠٠ مليون
١٢	الحامي	١ مليار	٣٢	عكاظ	١٠٠ مليون
١٣	السلام	٥٠٠ مليون	٣٣	الفرات	٥٠٠ مليون
١٤	براعم الخير	١٠٠ مليون	٣٤	الشمال	٧٠ مليون
١٥	الوركاء	١ مليار	٣٥	البركة	٢٠٠ مليون

١٦	ايلاف	٥٠٠ مليون	٣٦	الفوز	٢٥٠ مليون
١٧	تميم	٨٥ مليون	٣٧	الحضر	٧٠ مليون
١٨	دجلة	٧٠ مليون	٣٨	كوردستان	١٠,٢٥٠
١٩	الحياة	١٠٠ مليون	٣٩	الاصيل	٩٠ مليون
٢٠	نور الوميض	١ مليار			

٦- مبررات اختيار العينة

- أ- أهمية هذه الشركات ودورها الجوهرية في سوق الأوراق المالية.
- ب- أهمية موضوع المحفظة الاستثمارية ودورها في تنشيط وتطوير الاقتصاد الوطني.
- ج- تفعيل العلاقة بين المؤسسات المالية وتعزيز دورها في تطوير النشاط الاستثماري.

٧- منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التشخيصي بغرض معرفة مدى الاستفادة من تفعيل "المحفظة الاستثمارية" في الاقتصاد ككل من خلال الشركات المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية وكيفية وضع الاستراتيجيات في مواجهة تداعيات الأزمات الوبائية والتأثيرات بشكل فاعل.

٨- حدود البحث

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث في جمهورية العراق، أما الحدود الزمانية فتتمثل في الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١ والمتعلقة بالوقت الراهن والازمة السائدة في العالم وبالأخص العراق.

٩- محتويات البحث

قسم البحث لثلاثة مباحث تطرق الأول الى منهجية البحث العلمي والدراسات السابقة، وتضمن المبحث الثاني الشق النظري من مفاهيم ونظريات ومعوقات ومميزات وانواع المحافظ وكيفية وضع الاستراتيجيات في بناءها والمخاطر التي قد تتعرض لها، فيما غطى المبحث الثالث والذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة

١. دراسة (الامين، ٢٠١٩)

محافظ وصناديق الاستثمار وأثرها على الاقتصاد السوداني، دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أذ تمثلت مشكلة البحث في التعرف على محافظ وصناديق الاستثمار في السودان والتي تؤثر بصورة مباشرة على فعالية أسواق الأوراق المالية، وهدف البحث كذلك إلى التعرف على الأثر الاقتصادي ومعرفة نشأة وتطور محافظ وصناديق الاستثمار في السودان ودورها ومساهمتها في جذب المدخرات وتوجيهها نحو أسواق المال وذلك من خلال إلقاء الضوء على مزاياها ومساهمتها في تنشيط سوق الأوراق المالية والتعرف على مراحل تطورها، أذ تساهم مساهمة كبيرة في تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية بما يعود بالفائدة على المستثمرين وشركات الاستثمار في تنشيط ودعم الاقتصاد الوطني، ومن ثم أوصت الدراسة الى إنشاء محافظ وصناديق استثمارية لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز الوعي الادخاري لدى صغار المستثمرين وتعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية والاستفادة من الخبرات والكوادر المتخصصة المتاحة في شركات الاستثمار المالي في تأسيس محافظ وصناديق استثمار متنوعة تتناسب مع التفضيلات المتنوعة للمستثمرين.

٢. دراسة (عمر، ربيعة، نبيل، ٢٠١٧)

مؤشرات تقييم أداء "المحافظ الاستثمارية"، دراسة وصفية احصائية لعينة من "المحافظ الاستثمارية" المتواجدة بالسوق المالي السعودي، أذ يلعب الاستثمار دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي لذلك فإن وسائله وأساليبه تعددت وفقاً لرؤية المستثمرين وميولهم ومن أهم هذه الوسائل هي تكوين محفظة استثمارية والتي وضع نظريتها ماركويتز سنة ١٩٥٢، وللحكم على مدى جودة المحفظة لابد من القيام بإجراءات من أبرزها إجراء التحليل اللازم للعائد والمخاطرة باعتبارها أساساً لتقييم أداء المحفظة ثم القيام باستخدام مقاييس الأداء التي تعد من الضروري استخدامها عند شروع المستثمر في تكوين "المحفظة الاستثمارية".

٣. دراسة (القاضي، ٢٠١٦)

أثر كفاءة إدارة "المحفظة الاستثمارية" على ربحية البنوك التجارية، دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤، تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر كفاءة ادارة "المحفظة الاستثمارية" على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية. وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية الاردنية المدرجة في السوق المالي الاردني والتي بلغ عددها ١٣ بنك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، حيث تم احتساب مؤشر Sharp لهذه البنوك والتي تمثل المتغير المستقل، ومخاطر "المحفظة الاستثمارية" وعائد "المحفظة الاستثمارية" والعائد الحالي من المخاطرة كمتغيرات ضابطة، والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة. ثم تم اجراء تحليل مالي بهدف التعرف على أثر كفاءة ادارة "المحفظة الاستثمارية" على ربحية البنوك التجارية وقد جاءت نتيجة التحليل متطابقة مع نتائج التحليل الاحصائي الذي تم إجراءه باستخدام معادلة الانحدار البسيط والانحدار المتعدد للتعرف على الاثر ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على العالقة ما بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة والمتغيرات التابعة.

٤. دراسة (العارضي، جعفر، ٢٠١٦)

إدارة "المحفظة الاستثمارية" المثلى، بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، الغرض من هذا البحث هو تحديد المحفظة المثلى في بورصة العراق، وقد غطى البحث الفترة الزمنية «٢٠٠٨-٢٠١٢» وتم اختيار عينة من مجتمعاتها من المساهمات الخاصة المدرجة في شركات بورصة العراق، حيث تم اختيار «٢١» شركة عاملة في السوق المالية العراقية للقطاع الصناعي تحديداً، تكمن أهمية البحث في تأطير المنهج الفكري والعملية ليسترشد به المستثمرون العراقيون ومحللو الأوراق المالية لإدارة محافظهم الاستثمارية المكونة من الأوراق المالية لمعالجة مشكلة البحث في بيان كيفية تكوين "المحفظة الاستثمارية" بشكل أفضل في القطاع، واعتماد مجموعة من القوانين الرياضية والإحصائية وغيرها من المؤشرات لتحليل بيانات الشركات التي يشملها البحث.

٥. دراسة (توفيق، ٢٠١٥)

العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية، بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد، أن هدف إدارة المحفظة هو الموازنة بين العائد والمخاطر فضلاً عن تلبية متطلبات المستثمرين إذ يختلف نشاط المحفظة باختلاف أهدافها مثلاً الاهتمام بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة بأدوات استثمارية طويلة أو قصيرة أو تحقيق الزيادة في الدخل ورأس المال أو تحقيق الإيرادات فقط وتنمية رأس المال في الأجل الطويل والاستثمار في الأنشطة ذات المخاطر العالية، وفي ظل تزايد أهمية المحافظ الاستثمارية كأداة استثمارية رئيسة لتفعيل عمل المصارف الخاصة وزيادة أسهمها في سوق الأوراق المالية وضرورة توفير متطلبات العمل بها، لابد من الاهتمام بقياس وتحليل واقع المصارف الخاصة في بغداد لمعرفة مدى قدرتها على تبني فلسفة العمل بـ "المحفظة الاستثمارية" كنشاط اقتصادي مصرفي مالي، لاسيما وان المصارف الخاصة تتحمل جزءاً كبيراً من العبء في توفير المرتكزات الأساسية للبدء بتبني إستراتيجية المحافظ الاستثمارية.

٦. دراسة (المحدوني، ٢٠١١)

"فاعلية التنوع في تخفيض مخاطرة" المحفظة الاستثمارية"، دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق عمان لتبادل الاسهم"، يعد الاستثمار في الأسهم العادية أحد قرارات الاستثمار المهمة نظراً لسعة حجم التداول في هذا النوع من الموجودات المالية التي تصدرها الشركات والتي من المفروض أن تكون تحركاتها في السوق المالي انعكاساً للمعلومات التي تصدرها الشركات، إذ من شأن التنوع الجيد أن يقلل مخاطرة "المحفظة الاستثمارية"، فان فاعلية تنوع "المحفظة الاستثمارية" هي في تقليل مخاطرة "المحفظة الاستثمارية"، وغطى البحث عام ٢٠٠٩، وتطلب تحقيق أهداف البحث اختيار ٤٥ شركة مساهمة مسجلة في سوق عمان الاردن لتبادل الأسهم كعينة للبحث وبواقع ١٥ شركة لكل من قطاع التأمين، القطاع الخدمي، والقطاع الصناعي، وتوصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: إن للتنوع الفعال أثراً واضحاً في تخفيض مخاطرة المحفظة الكلية والمخاطرة غير النظامية وبشكل متساو في كافة القطاعات التي شكلت ثلاث محافظ استثمارية، وذلك كون المخاطرة غير النظامية التي واجهت الشركات كانت متساوية مع محدودية المخاطرة الكلية.

بعد أستعراض جميع الدراسات تؤكد على أن المحافظ الاستثمارية وكيفية الاستثمار فيها وتقييمها للوصول الى عائد عالي وبمخاطرة قليلة، وذلك لأهميتها الكبيرة في تعزيز الوعي الادخاري لدى صغار المستثمرين وتعزيز نشاط الاسواق المالية. وفي النهاية لا ينكر الجهد المبذول في الدراسات السابقة إذ أنها ركزت على جوانب عديدة منها كيفية بناء المحفظة واختيارها وتحليلها وتقييمها باستخدام مقاييس الأداء المختلفة للوصول الى غايات وأهداف المستثمر في تحقيق افضل عائد بأقل المخاطر.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة

تميز البحث عن الدراسات السابقة بكونه بحث في أزمة عالمية صحية تختلف عن بقية الأزمات الأخرى هو في تفعيل المحافظ الاستثمارية للخروج من الأزمة بأقل التكاليف والخسائر والمتمثلة بتوقف جميع الاستثمارات في عموم انحاء العالم، وكذلك تعتبر الفرصة البديلة والجيدة في تحقيق الأرباح وكيفية الحفاظ على رأسال المستثمر وتمتيعه في مواجهة تداعيات الأزمات الوبائية.

المبحث الثاني / "الحفظة الاستثمارية"

أولاً: مفهوم "الحفظة الاستثمارية": Investment Portfolio هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية التي يستخدمها الفرد أو الشركات مثل الأسهم والسندات والتي توجد في مشاريع وشركات مختلفة.

تدار الحفظة من قبل شخص مسؤول قد يكون مالكيها أو المساهم الأكبر فيها أو من قبل الشركات والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة أو من قبل البنوك، وقد يكون مجرد موظف فقط مسؤول عن إدارتها وتحقيق الأهداف منها، دائماً ما تتركز مسؤوليات مدير الحفظة على إدارتها بالشكل الصحيح الذي يضمن تقليل نسبة المخاطرة إلى أدنى حد ممكن إلى جانب تحقيق أكبر قدر من الأرباح والعوائد. أذ يسعى الفرد أو المستثمر من خلالها إلى الحصول على العوائد من خلال جمع الأوراق المالية بطريقة تعكس الأهداف المالية وتجنب المستثمر للمخاطر. في "الحفظة الاستثمارية" يكون رأسال المستثمر موزع على عدد من الأصول، تجنباً للمخاطر التي قد تنتج عن وضع كامل رأس المال في مشروع واحد وبالتالي في حالة الخسارة فلا يؤدي ذلك لخسارة كاملة لرأس المال.

ثانياً: الأهمية

يمكن تقسيم أهمية "الحفظة الاستثمارية"، وفقاً للاحتياجات التالية: (المشاوي ، ٢٠١٨)

- أ- الحفاظ على رأس المال: لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون العوائد المراد تحقيقها مساوية، على الأقل لمعدل التضخم، أو بتعبير آخر يجب أن يكون معدل العائد الاسمي مساوياً لمعدل التضخم، ومع أخذ ذلك في الحسبان، قد يرغب المستثمر في الحفاظ على رأساله فقط.
- ب- زيادة قيمة رأس المال: هي الحاجة إلى تنمية قيمة رأس المال بدلاً من الحفاظ عليه، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تفوق العوائد المراد تحقيقها معدل التضخم المتوقع، ليصبح هدف المستثمر هو تنمية قاعدة رأساله.
- ج- الدخل الحالي: هو حاجة المستثمر إلى تحقيق دخل من قاعدة رأساله، ومع أخذ هذا الهدف في الحسبان، يحتاج المستثمر إلى تحقيق دخل من استثماراته، وهو أمر أكثر شيوعاً لدى المستثمرين المتقاعدين الذين لم تعد لديهم وظائف توفر لهم دخلاً ثابتاً، لذا فإنهم في حاجة إلى تحقيق دخل من استثماراتهم بهدف تغطية التكاليف المعيشية وغيرها من الاحتياجات الاستهلاكية.
- د- العوائد الإيجابية: هي الحاجة إلى تنمية قاعدة رأس المال عن طريق زيادة قيمة رأس المال ومعاودة الاستثمار في تلك الزيادة.

ثالثاً: مميزات مدير "الحفظة الاستثمارية"

يتميز مدير المحافظ الاستثمارية بأن لديه القدرة على الشراء من خلال الحفظة لبعض الخيارات الاستثمارية، وذلك بسبب القوة الشرائية التي يتميز بها بفضل الأموال الموجودة في الحفظة.

والإدارة المؤهلة تجعل من المحافظ الاستثمارية إحدى أفضل الوسائل للاستفادة من الاستثمار بالأسواق العالمية، ولكن ليس بالضرورة كل المحافظ تلائم المستثمرين، ومن خلال هذه الطريقة فإنه يتم تقليل عنصر المخاطرة في حالة عدم قدرة المستثمر على تحقيق العوائد المطلوبة، وإن الحفظة قادرة على الشراء والبيع بكميات كبيرة، الأمر الذي يمكنه من الشراء بأسعار مخفضة وهي ميزة لا يتمتع بها المستثمر الواحد.

الخبرة الموجودة لدى مدير الحفظة ميزة لا يتمتع بها المستثمر الشخصي، كما أن الموارد المتوفرة لمديري المحافظ غير ممكنة للمستثمرين العاديين، ومنها القدرة على زيارة هذه الشركات ودراسة أوضاعها المالية، ويقوم مدير الحفظة بإدارته للحفظة، وهذا الأمر سيعني المستثمر من المتابعة اليومية للأعمال الورقية، مثل: "التنويع، خفض التكلفة".

رابعاً: بناء "المحفظة الاستثمارية"

عملية بناء محفظة استثمارية ليس بالأمر السهل، فهناك الكثير من العوامل التي لا بد من أخذها بالحسبان، وحتى لا يوجد هناك قواعد واضحة ومحددة لإنشاء المحفظة وإنما توصيات وإرشادات ونصائح، أما القرار الأول والأخير في بناء "المحفظة الاستثمارية" يعود إلى مالك المحفظة أو مديرها أيًا كان، ونظرته للأمور وما يريد تحقيقه من استثماراته تلك، فهل يرغب الشخص بنسبة مخاطرة كبيرة في استثماراته مقابل تحقيق عوائد كبيرة أو يريد نسبة مخاطرة ضئيلة مع عوائد محدودة.

ويسعى آخرون إلى بناء محفظة استثمارية متوازنة، أي يحاولون التوفيق بين استثمار قسم من رأس المال بنسبة مخاطرة عالية وعوائد كبيرة، والجزء الآخر بنسبة مخاطرة ضئيلة وعوائد قليلة، في حين آخرون يقومون بإنشاء أكثر من محفظة استثمارية واحدة لتكون كل منها مخصصة بنوع محدد من الاستثمارات والمخاطرة والعوائد، ومن العوامل الرئيسية في بناء المحفظة هي:

- أ- اعتماد المستثمر على رأساله الخاص في تمويل المحفظة الخاصة به وعدم اللجوء إلى الاقتراض.
- ب- لا بد من تحديد الفترة الزمنية للاستثمار، وتحديد نوعه من حيث الفترة الزمنية.
- ج- احتواء "المحفظة الاستثمارية" على أسهم الشركات ذات المخاطر القليلة.
- وذلك بعد أن يقوم المستثمر بتحديد مستوى المخاطر التي يمكن أن يواجهها، وذلك من خلال احتواءها على جزء من الأسهم ذات المخاطر العالية والتي يكون العائد فيها مرتفعاً وفقاً لقدرة تحمل المخاطر.
- د- تحقق مستوى ملاءم من التنوع بين قطاعات الصناعة.
- فمن الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم شركة واحدة حتى وإن كان رأس المال المستثمر صغيراً، وهذا يمثل في الحكمة القائلة لا تضع ما تملكه من بيض في سلة واحدة.
- هـ- أن يقوم المستثمر بين فترة وأخرى بإجراء التغيرات في مكونات المحفظة إذا ما تغيرت ظروفه بشكل يسمح له بتحمل المخاطر أو بالعكس حسب ظروف السوق.
- و- تتحسن القيمة السوقية لعدد من الأسهم التي تتكون منها المحفظة لترتفع قيمتها النسبية، أذ يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر عما هو مخطط له أذ تصبح إعادة تشكيل لمكونات المحفظة مسألة لا مفر منها.

خامساً: تنوع "المحفظة الاستثمارية"

هو استثمار حيوي للمخططين الماليين ومدراء الصناديق الاستثمارية والمستثمرين الأفراد على حد سواء ويشير المفهوم إلى إستراتيجية في إدارة المخاطر تنطوي على الجمع بين فئات مختلفة من الأصول لتقليل المخاطر الإجمالية على "المحفظة الاستثمارية". وتمكن هذه الاستراتيجية المساعدة في تخفيف المخاطر والحد من تأثير التقلبات من خلال توزيع مخاطر تقلبات الأسعار المحتملة عبر فئات مختلفة من الأصول، وترتكز هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى ما يعرف بـ "الارتباط" وهو اللاعب الرئيسي في خطة تنوع "المحفظة الاستثمارية"، حيث يعد الحصول على أصول ذات ارتباط ضعيف نسبياً مع فئات المحفظة أمراً بالغ الأهمية لمدراء المحافظ والمخططين الماليين، ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هذا لا يكفل الربح ولا يحمي ضد الخسارة. (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

سادساً: الهدف من تنوع "المحفظة الاستثمارية"

يمثل الهدف الرئيسي من تنوع "المحفظة الاستثمارية" في إدارة مخاطرها، وتعمل على تقليل تقلباتها نظراً لعدم تحرك جميع الاستثمارات في آن واحد، لذلك فإن الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأصول ذات ارتباط منخفض أو معدوم ببعضها البعض يمكن أن يقلل من المخاطر غير المتوقعة. فمن غير المرجح للاستراتيجية التي تحتفظ بالاستثمارات عبر فئات الأصول، مثل الأسهم والدخل الثابت والسلع والاستثمارات البديلة مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية، أن تتعرض لخسارة فادحة مقارنة بالمحفظة غير المتنوعة، ويمكن أيضاً تحقيق التنوع داخل كل فئة من فئات الأصول من خلال المنطقة الجغرافية والعملات والوقت. (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

سابعاً: مخاطر المحفظة وظوابطها

يعتبر الحد من المخاطر مبدأً أساسياً لتنوع المحفظة، وتؤثر أنواع مختلفة من المخاطر على بناء المحفظة والقدرة على تحقيق الثروة، هناك عدة أنواع من المخاطر منها المخاطر غير المنتظمة، والمعروفة أيضاً بالمخاطر القابلة للتنوع، بفئة أصول معينة أو فئة أصول فرعية، وقد يشمل ذلك المخاطر الخاصة بالشركة أو القطاع أو الصناعة أو المخاطر داخل النظام المالي، لتقليل احتمالية الخسارة الناجمة عن المخاطر غير المنتظمة، إذا لجأ المستثمر إلى ما يعرف بتنوع المخاطر،

وهو شراء سهمين في مجالين مختلفين يكون المستثمر قد رفع احتمالية تحقيق العائد، وفي نفس الوقت قلل من حجم المخاطر، وكلما زاد عدد الأسهم، وتنوعت مجالات الشركات المالكة لها كلما ارتفعت احتمالية تحقيق العائد المستهدف، وقل حجم المخاطرة، وهذا ينطبق على الأسهم وكافة الأوراق المالية الأخرى. (اليوسف، ٢٠٢٢)

والنوع الثاني من المخاطر هي المخاطر المنتظمة تؤثر على السوق ككل، وقد تشمل هذه المخاطر تحركات أسعار الفائدة والتضخم، على الرغم من أنه قد يصعب التنبؤ بحدوث ركود اقتصادي أو تضخم، إلا أن المحفظة المتنوعة يمكن أن تقلل الخسائر على المدى الطويل في حالة حدوث أي من هذه الأحداث، يمكن أن يساعد معامل بيتا في قياس درجة المخاطر المنتظمة للاستثمار، إذ تقيس المخاطر المنتظمة للاستثمار أو مخاطر المحفظة بالنسبة للسوق ككل، ويساعد التنوع في الاستثمارات ذات معاملات بيتا أقل في تقليل بعض أنواع المخاطر المنتظمة. (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

وعند بناء "محفظة استثمارية" متنوعة، يتوجب على المستثمر حصوله على بعض فئات الأصول المثلى وعدد من الاستثمارات في المحفظة وفقاً لأهدافه الاستثمارية، ويمكن للمستثمرين أن يفرطوا في تنوع محفظتهم الاستثمارية بسهولة عن طريق تضمين العديد من الاستثمارات، ولكن هذا لا يؤدي إلى النتيجة المثلى، إذ سيؤدي التنوع المفرط إلى خسارة العوائد التي قد تتجاوز فائدة تقليل المخاطر.

فإن ضوابط التنوع في حالة المحفظة المدارة من قبل الشخص المرخص له أو من قبل المستثمر، فإنه من الضروري عند انتقاء الأوراق المالية اتباع مبدأ التنوع، وذلك وفق الضوابط الآتية: (تقنين، ٢٠٢٢)

- التنوع بين الجهات المصدرة للأوراق المالية.
 - التنوع في نوعية الورقة المالية (مثال: أسهم، صكوك، سندات حكومية، سندات متغيرة الفائدة/سندات ثابتة الفائدة، وحدات في نظام استثمار جماعي).
 - التنوع في درجة المخاطر المصاحبة لكل ورقة مالية.
 - التنوع بين قطاعات النشاط الاقتصادي.
 - التنوع وفق مدد الاستحقاق.
 - التنوع حسب العائد المحقق من الأوراق المالية.
 - التنوع بين الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة.
- ثامناً: استراتيجية تنوع "المحفظة الاستثمارية"**

عندما يقرر المستثمر الاستثمار في بناء "المحفظة الاستثمارية" فيمكنه الاختيار من بين أسهم العديد من الشركات المدرجة في "الأسواق العراقية للأوراق المالية"، وتواجه هذه الاستثمارات المتاحة عادةً مستويات مختلفة من العائد والمخاطر، ولأن الخيارات المتاحة من الاستثمارات أمام المستثمر متعددة ومختلفة بشكل كبير وتصل إلى العشرات من الأسهم، فإن احتمال نجاح المستثمر تكون أكبر إذا كان لديه إستراتيجية محددة للاختيار والمفاضلة بين هذه الاستثمارات، بل قد يكون وضعه أفضل لو تبنى العديد من الإستراتيجيات التي يوافق كل منها طرفاً اقتصادياً مختلفاً.

فالاستثمار هو آلية ديناميكية تتطلب تعديلات وتحسينات منتظمة مع التغير المستمر لظروف السوق، ويعتبر امتلاك استراتيجية استثمار مناسبة وعملية، عنصراً حاسماً في بناء محفظة متنوعة وبناء استراتيجية تنوع فعالة، هناك ثلاث خطوات مهمة ينبغي اتخاذها: (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

١. وضع خطة استثمارية

تصميم خطة استثمار الخاصة من خلال تكييفها مع احتياجات المستثمر، يعد تحديد الأهداف والأفق الزمني وتحمل المخاطر أمراً بالغ الأهمية في هذه الخطوة.

٢. استثمار الخطة

بعد تحديد الأهداف حول مقدار المخاطرة، والأفق الزمني، فإن الخطوة التالية هي اختيار مزيج من فئات الأصول التي تعتبرها مناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ينبغي تحقيق توزيع متوازن بين فئات الأصول لبناء محفظة متنوعة، وبمجرد تحديد المزيج الصحيح من فئات الأصول، يمكن الشروع في التنفيذ.

٣. إدارة الخطة الاستثمارية

مراقبة المحفظة هي خطوة منتظمة في إدارة المحفظة، تتضمن المحافظة على المحفظة وفق خطة الاستثمار ما يلي:

أ- المراقبة – تقييم أداء "المحفظة الاستثمارية" وتأثير مخاطرها بشكل دوري لإجراء أي تغييرات مطلوبة في الاستراتيجية.

- ب- **ضبط التوازن** - قد يتعد تخصيص المحفظة عن خطة الاستثمار بسبب تحركات الأسعار الناتجة عن أداء السوق المعين، وقد تكون إعادة التوازن ضرورية لإعادة ضبط المحفظة وفقاً لخطة الاستثمار، ويمكن إعادة توازنها بطريقة منهجية أو تقديرية، اعتماداً على استراتيجية الاستثمار المرسومة.
- ج- **إعادة النظر في خطة الاستثمار** - من المستحسن أن يعيد النظر في خطة الاستثمار مرة واحدة في السنة على الأقل، أو عندما تتغير الأهداف المالية وتحمل المخاطر، للتأكد من أنها لا تزال تلي احتياجات المستثمر.

تاسعاً: أنواع المحافظ الاستثمارية

١. **محافظ العوائد:**
وهي المحافظ التي تركز على تحقيق عائد ثابت ومستقر بشكل مستمر، مع تجنب المخاطر العالية، وبالتالي فإن العائد من المحفظة هو الأهم بغض النظر عن حجم هذا العائد مع وجود بعض المخاطر القليلة.
٢. **محافظ الأرباح:**
والتي تركز على تحقيق نسبة أرباح جيدة ومتنامية، وبالتالي زيادة القيمة السوقية للمحفظة، وهذا يكون بغض النظر عما إذا كانت أرباح دائمة أو لا.
٣. **محافظ الأرباح والعوائد:**
هذه المحافظ تضم أشكالاً مختلفة من الاستثمارات كما أنها تنوع بين الاستثمارات لأغراض ربحية واستثمارات لأغراض العائد، وأي نوع من أنواع المحافظ فإنها تحتوي على عدة أهداف أهمها:
 - الحفاظ على رأس المال، لاستمرار المستثمر بالسوق، واستقرار تدفق الدخل وفقاً لحاجات المستثمرين المختلفة ووفقاً لطبيعة "المحفظة الاستثمارية" في الأسهم والسندات التي تشكل لتلبية هذه الحاجات.
 - النمو في رأس المال والتنوع في الاستثمار، وذلك لتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر والقابلية للسيولة والتسويق، وهذا يعني أن تكون الأصول المالية (الأسهم والسندات) من النوع الذي يمكن بيعه في السوق في أي وقت.
٤. **المحفظة التقليدية:**
هذا النوع من المحافظ يهتم بزيادة رأس المال مع الحصول على نتائج جيدة مقارنة بالسوق، وهذا يعني تحمل درجة معينة من المخاطر. هذه المحافظ تتكون في معظمها من أسهم، وتتميز عن المحافظ السابقة في أنها محافظ حركية تعمل على البحث عن الفرص الجيدة لاستغلالها في السوق.
٥. **المحفظة المهاجمة:**
هي محافظ تطمح لتحقيق فوائض في القيمة مع تحمل مخاطرة كبيرة، لذا فهي تعتبر محافظ حركية تزيد من استغلال الفرص.
٦. **المحفظة الحذرة:**
هذا النوع من المحافظ يهدف إلى تأمين وضمان زيادة في رأس المال وفي نفس الوقت تحقيق عائد معين، ولهذا فهي تعتمد في تشكيلها على محاولة التوفيق بين انتظام العوائد ونمو الدخل، وفي الوقت نفسه يجب أن يطبق بعض التحكم بين الدخل والعائد المحقق في المدى القصير، والدخل والعائد المحقق في المدى الطويل.
٧. **المحفظة المضاربة:**
تركز على تحقيق عوائد سريعة وكبيرة مع تحمل مخاطر كبيرة، لذا فهي تتكون من الأسهم المضاربة أي التي تخضع لعمليات مضاربة كبيرة.
٨. **المحفظة الهجينة:**

يشير اسم المحفظة إلى مبدأ عملها، أذ إن مثل هذا النوع من المحافظ يقوم على أساس دمج أنواع مختلفة من الأصول بطرق مختلفة لكسب المال بشكل أفضل، وتوفر هذه المحفظة أقصى قدر ممكن من المرونة، فقد تبين أن هذه المحفظة تتكون من عائدات الأسهم التي تعد مرتفعة نوعاً ما، بالإضافة إلى أدوات الدخل الثابت مثل السندات وصناديق الديون وغيرها. (ارشيد، ٢٠٢١)

٩. المحفظة الساخنة:

بمجرد أن يتخذ المستثمرون قرار شراء عملة رقمية، يجب عليهم عندئذ تحديد مكان وكيفية تخزينها وتعتبر محافظ العملات الرقمية هي الأدوات التي تستخدم عادة لتخزين وحماية هذه العملات، وأنها تأتي في العديد من الأشكال والأنصاف المختلفة والأكثر شعبية هي ما تسمى "المحفظة الساخنة" أو Hot Wallet وللتمييز بين المحفظة الساخنة والمحفظة الباردة هو أن المحافظ الساخنة متصلة بالإنترنت، في حين أن المحافظ الباردة ليست كذلك، ويمكن استخدامها للمساعدة في تسهيل المعاملات الأساسية والأفراد الذين يتطلعون إلى إجراء عمليات شراء بالفعل، قد يختارون استخدام المحفظة الساخنة، لأن العملات الموجودة في تلك المحفظة تكون قابلة للتحويل عبر الإنترنت. وأن المحفظة الساخنة المتصلة بالإنترنت عرضة للهجوم لن يحتفظ المستثمرون المخضرمون في شركاتهم الصغيرة سوى بجزء صغير من ممتلكاتهم في محفظتهم الساخنة، أذ يمكن للمستثمر مراقبة الوضع الأمني بشكل عام، ويختار بعض المستثمرين الحفاظ على حساباتهم المشفرة في حسابات مرتبطة بتبادلات المنصات الشعبية مثل binance ويمكن اعتبار هذه الشركات التي تحتفظ بالأموال ضمن البنية الأساسية الخاصة بها كمرودي خدمات المحفظة الساخنة هذا يعني أنه إذا تمكن أحد المهاجمين من الوصول إلى خوادم binance وتسلسل إلى حسابات العملاء الخاصة فقد تعاني من خسارة نظراً لأن العديد من أفضل عمليات تبادل العملات الرقمية تسمح للمستخدمين بالانتقال بين العملات الرقمية، فمن الشائع أن يحتفظ معظم المستخدمين بعدد قليل من أي عدد من العملات في حساباتهم، وكذلك يوجد برامج وتطبيقات قابلة للتنزيل غير مرتبطة بتبادلات معينة يمكن للمستثمر من الحفاظ على التحكم في مفاتيحه الخاصة، أذ تبقى العملات الرقمية في المحفظة الساخنة تحت السيطرة ومع ذلك، تبقى الأموال عرضة للقرصنة، لأن الشخص أو المجموعة الخبيثة التي تصل إلى جهاز الكمبيوتر الخاص بالمستثمر من الناحية النظرية ستكون قادرة أيضاً على استنزاف المحفظة عبر تطبيق البرنامج. (Admin, ٢٠١٨) ويفضل بعض مستخدمي العملات الرقمية الاحتفاظ بعملاتهم الرقمية في محفظة فعلية، وهي في الغالب جهاز يشبه USB ولا يمكن الوصول إليه إلا من خلال توصيله مباشرة إلى جهاز الكمبيوتر ولا يتطلب اتصالاً بالإنترنت حتى يتمكن المستخدم من الوصول إلى أمواله الخاصة.

عاشراً: فئات الأصول المالية

يمكن استخدام فئات أصول مختلفة في بناء المحفظة كوسيلة للتنوع، وهي مجموعة من الأوراق المالية التي تشترك في أهداف وسلوكيات مماثلة، وهناك خسارة في فئات الأصول المتنوعة التي يمكننا تقسيمها إلى فئات فرعية بشكل عام، سيكون للمحفظة التي تحتوي على مزيج أوسع من فئات الأصول ذات كفاءة عالية وذات مخاطر ضئيلة، وتشمل فئات الأصول الرئيسية ما يلي: (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

١- الأسهم

تمثل الأسهم واحدة من أكثر فئات الأصول خطورة وتوفر فرصة لتحقيق نمو أعلى على المدى الطويل، ولكنها قد تحمل مخاطر أكبر على المدى القصير بسبب تقلبات السوق، وتوفر الأسهم التنوع في المحفظة عند دمجها مع الأصول الأخرى، علاوة على ذلك تزداد أسعار الأسهم مما يؤدي إلى زيادة في رأس المال، كما تعمل على توفير الدخل على شكل توزيعات الأرباح، وتعمل كأداة تحوط ضد التضخم.

ب- دخل ثابت

يمثل الدخل الثابت أحد أكبر فئات الأصول في الأسواق المالية توفر استثمارات الدخل الثابت التنوع في المحفظة ومدفوعات الكوبون كتدفق نقدي منتظم ووسيلة للحماية من التضخم، فإن وجودها في المحفظة تحقق عوائد أكثر استقراراً في المحافظ الاستثمارية، ويتضح هذا أكثر في محفظة الدخل الثابت، أذ تكون العوائد عادة أقل بسبب الارتباط الضئيل بين فئات المحفظة.

ج- التقديرة وما يعادلها

وتشمل كل من الأموال في أسواق المال، والاستثمارات قصيرة الأجل مثل الودائع لأجل في حساب مصرفي وصناديق سوق المال هي أصول منخفضة العائد يمكن تصفيتهم بسرعة للحصول على النقد وهي ذات عوائد منخفضة نظراً للمخاطر المنخفضة نسبياً.

د- الاستثمارات البديلة

لها خصائص مخاطر وعوائد متباينة تختلف عن تلك الخاصة باستثمارات الأسهم والسندات التقليدية، وتشمل الأمثلة على فئة الاستثمارات البديلة كل من العقود الآجلة والمستقبلية والأسهم الخاصة وصناديق التحوط والعقارات والسلع والائتمان الخاص، وينظر العديد من المستثمرين إلى هذه الاستثمارات على أنها أصول طويلة الأجل قد تتطلب منهم مزيداً من البحث في المستقبل .

ويمكن تقسيم فئات الأصول المالية المتوفرة في "المحفظة الاستثمارية":

- الأسهم والسندات الحكومية.
- شهادات الإيداع.
- صناديق الاستثمار المشتركة.
- صناديق الاستثمار العقارية.
- سندات الخزينة.
- سندات الشركات.
- السلع.
- العقارات والأراضي.
- عقود الخيارات المالية والعقود الآجلة.

حادي عشر: طرق احتساب عوائد المحفظة

أن من أهم الطرق المتبعة في احتساب العوائد هي:

أ- العائد المتوقع

- حالة محفظة متكونة من فئتين

عائد المحفظة = العائد المتوقع للاصل الاول * نسبة الثروة المستثمرة في الاصل الاول + العائد المتوقع للاصل الثاني * (١- نسبة

$$Rp = R_1 W_1 + R_2 (1 - W_2) \quad \text{(الثروة المستثمرة في الاصل الثاني)}$$

- حالة محفظة متكونة من أكثر من فئتين

عائد المحفظة = مجموع العائد المتوقع للاصل * نسبة الثروة المستثمرة في الاصل

$$\sum_{i=1}^n W_i R_i$$

حالة تطبيقية توضح كيفية استخدام المعادلة في عملية استخراج العائد:

لمعرفة عائد المحفظة في نهاية الفترة والمكونة من مليون دينار موزعة على أساس سهم (أ) ٦٠٠,٠٠٠ دينار وعائده ٨% ، وسهم (ب) ٤٠٠,٠٠٠ دينار وعائده ١٥% ، المطلوب عائد المحفظة.

الحل:

$$\text{سهم (أ)} = ٦٠٠,٠٠٠ = (٦٠٠,٠٠٠ \times ٠.٠٨) + ٦٠٠,٠٠٠ = ٦٤٨,٠٠٠$$

$$\text{سهم (ب)} = ٤٠٠,٠٠٠ = (٤٠٠,٠٠٠ \times ٠.١٥) + ٤٠٠,٠٠٠ = ٤٦٠,٠٠٠$$

$$\text{قيمة المحفظة في نهاية الفترة} = (٤٦٠,٠٠٠ + ٦٤٨,٠٠٠) = ١,١٠٨,٠٠٠$$

$$\text{عائد المحفظة} = ١ - (١,٠٠٠,٠٠٠ \div ١,١٠٨,٠٠٠) = ١٠.٨\%$$

➤ ويتم احتساب العائد بطريقة أخرى :

$$R = \frac{V_1 - V_0}{V_0}$$

(R): عائد المحفظة

$$(V_1): \text{قيمة المحفظة نهاية الفترة} = ١,١٠٨,٠٠٠$$

$$(V_0): \text{قيمة المحفظة في بداية الفترة} = ١,٠٠٠,٠٠٠$$

عائد المحفظة = $1,108,000 - 1,000,000 / 1,000,000 = 10.8\%$

➤ أو حساب عائد المحفظة باستخدام طريقة المتوسط المرجح

وزن سهم (أ) = $1,000,000 \div 600,000 = 0.60$

وزن سهم (ب) = $1,000,000 \div 400,000 = 0.40$

المتوسط المرجح للمحفظة = $(0.15 \times 0.40) + (0.08 \times 0.60) = 10.8\%$

➤ لمعرفة نسبة الاستثمار في سهم (ج) في نهاية الفترة عدده (1,700,000) سهم بقيمة سوقية (9.141) دينار للسهم الواحد أذ بلغت الكلفة الاجالية (15,039,700) دينار علماً أن نسبة العائد (70%) ، المطلوب : الربح في آخر المدة ونسبته من رأس المال ؟

❖ الربح = $1,700,000 \times 70\% = 1,190,000$ الربح في آخر المدة

$16,729,700 = (1,190,000) + (15,039,700)$

❖ نسبة التغير أو نسبة العائد من الاستثمار في سهم (ج) =

$\underline{7.65\%} = 15,039,700 / 15,039,700 - 16,729,700$

❖ الربح = $15,039,700 \times 70\% = 10,877,790$

$26,417,490 = 10,877,790 + 15,039,700$

❖ نسبة التغير أو نسبة العائد من الاستثمار في سهم (ج) =

$\underline{7\%} = 15,039,700 / 15,039,700 - 26,417,490$

ب- العائد المطلوب

"معدل العائد المطلوب = معدل العائد الحالي من المخاطرة + (متوسط معدل العائد لمحفظة السوق - معدل العائد الحالي من المخاطرة) * معامل بيتا"

ج- العائد المتوقع (الفعلي) = هو عبارة عن العائد الذي يحققه المستثمر من جارية ورأسالية فالجارية تكون على شكل توزيع ارباح او فوائد اما الرأسالية نتيجة الفرق بين السعرين الشراء والبيع.

ثاني عشر: أساليب تقييم أداء "المحافظ الاستثمارية"

يتطلب قياس أداء "المحافظ الاستثمارية" من خلال مؤشرات يأخذ بالاعتبار عنصري العائد والمخاطر منها: (عمر، ربيعة، نبيل، 2017)

أ- الاسلوب البسيط

تحديد لعائد خلال فترة زمنية قصيرة عن طريق المكاسب الرأسالية والارباح الموزعة ويناسب هذا الاسلوب المستثمر الذي لا يملك دراية كافية باستثماراته وكذلك يمكن قياس أداء مدير المحفظة

العائد على الاستثمار = الارباح الرأسالية الموزعة خلال فترة t + سعر الاصل في الزمن t - (سعر البيع) - سعر الاصل في الزمن t-1 (سعر الشراء)

$$R = Dt + (Pt - 1)/Pt - 1$$

ب- الاسلوب المزدوج

يعتمد على معدل العائد للمحفظة مع المخاطر

- نموذج ترينور يتم الفصل بين المخاطر بين المنتظمة وغير المنتظمة ويحسب باستخدام معامل بيتا وكما يلي:

$$T = \frac{TRp - Rf}{bp}$$

مقياس ترينور = معدل العائد على الاستثمار - معدل عائد خالي من الخطر / معامل بيتا للمحفظة

- نموذج شارب هو مقياس مركب لقياس العائد والخطر ويطلق عليه المكافأة الى نسبة التقلب في العائد وكما يلي:

- مقياس شارب = (معدل العائد على الاستثمار في المحفظة - معدل العائد الخالي من الخطر) / مخاطر المحفظة مقاسة "بالانحراف المعياري"

$$S = (TRp - Rf) / \delta p$$

- نموذج جنسن لقياس أداء المحفظة عن طريق معامل الفا وهو عبارة عن إيجاد الفرق بين مقدارين للعائد
معامل جنسن = (العائد الاضافي) - (علاوة خطر السوق)

$$\alpha = (Rp - Rf) - \beta(Rm - Rf)$$

- نموذج فاما يقوم على اساس المفاضلة بين المحافظ المتماثلة في مستويات الخطر واساس التنبؤ بمقتضى السوق المتوقع

$$Rp = Rf + (Rm - Rf / \delta m) (COV(Rp, Rm / \delta M)$$

- مؤشر الاداء المعدل بالمخاطر هو مقياس مبني على أساس حساب النقاط الاساسية للمحفظة وهو يعطي امكانية تقييم المحفظة
أمرأ سهلاً

معامل الاداء المعدل بالمخاطر = معدل عائد خالي من الخطر + (متوسط عائد المحفظة - معدل عائد خالي من المخاطر) الانحراف
المعياري لمخاطر محفظة السوق / الانحراف المعياري لمخاطر المحفظة

$$RAP = Rf + (\bar{R}p - Rf) \frac{\delta m}{\delta p}$$

ثالث عشر: استخدام أساليب اختيار الافضل بين فئات المحفظة

أ- معامل الارتباط

معامل الارتباط بإختصار هو مقياس لمدى قوة ارتباط فئتين في المحفظة، ويعمل على قياس اتجاه ومدى الارتباط الخطي بين متغيرين، يحدث الارتباط الخطي الإيجابي بين متغيرين حين يكون لدينا معامل ارتباط أكبر من (0) في حين يحدث الارتباط الخطي السلبي بين متغيرين عندما يكون معامل الارتباط أقل من (0) يمكن أن يكون للمعامل قيمة قصوى تبلغ 1 وقيمة دنيا هي -1. ويمكن للاستثمار المالي أن ينطوي على ارتباط عالي أو منخفض أو أن يكون معدوم الوجود. ويمكن للارتباط في الاستثمارات أن تتذبذب على المدى القصير أو الطويل، لذا فمن المهم فهم الارتباط بين استثمارات المحفظة خصوصاً فيما يتعلق بتفاعلها مع تقلبات الأسعار، إذ تمثل ارتباطات لدى إستثمارات مختلفة إلى التحرك نحو معامل إيجابي في فترات سوق شديدة التقلب، مثل الانكماش الاقتصادي، وقد تتبع الاستثمارات هذا الاتجاه من خلال انهيار في الأسعار. (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

ب- نظرية محفظة ماركوفيتز الحديثة

تم تقديم نظرية المحفظة الحديثة بواسطة هاري ماركوفيتز عام ١٩٥٢ وهي واحدة من أشهر استراتيجيات تنوع المحفظة، تقوم الفرضية الأساسية للنظرية على هيكلية "المحفظة الأستثمارية" لزيادة العائد إلى أقصى حد عند مستوى معين من منحنى مخاطر الحدود الفعال، يُعرف هذا أيضاً بإطار متوسط التباين (MVO) الذي طوره ماركوفيتز. تعتبر جميع المحافظ التي تقع تحت المنحنى الحدودي الفعال غير قابلة للاستثمار بسبب تحمل المزيد من المخاطر لنفس المستوى من العائد، وفقاً لماركوفيتز، فإن المحفظة الفعالة تقع على طول خط منحنى الكفاءة وتمثل جميع المحافظ الفعالة. (سلسلة دليل النجاة للمتداول، ٢٠٢٠)

رابع عشر: استراتيجية إدارة "المحفظة الأستثمارية"

توجد أربعة خطوات أساسية لإدارة "المحفظة الأستثمارية" ينبغي على المدير أو المستثمر اتباعها، لاسيما أن هذه العملية تهدف إلى تحقيق أهداف إستثمارية منها: (المنشأوي، ٢٠١٨)

١. صياغة بيان الاستراتيجية العامة يوضح الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها، والقيود أو العوائق التي قد يواجهها.
٢. وضع استراتيجية الاستثمار التي تجمع بين أهداف المستثمر، والأسواق المالية، والأوضاع الاقتصادية الراهنة.
٣. تطبيق الخطة الموضوعية من خلال تفعيل الاستراتيجية والاستثمار في محفظة تحقق أهداف العميل، مع مراعاة القيود والعوائق التي قد تواجهها.
٤. متابعة الخطة وتحديثها، حيث تتغير الأسواق واحتياجات المستثمرين مع مرور الوقت، ولذا، من المهم رصد تلك التغيرات وقت وقوعها، وتحديث الخطة لتتلاءم معها.

خامس عشر: عيوب تنوع "المحفظة الاستثمارية"

هناك عيوب في تنوع فئات المحفظة وفيما يلي بعض عيوب تنوع المحفظة:

- التكلفة

إن تحقيق الكثير من الاستثمار وأدوات الاستثمار المختلفة يأتي بتكاليف، حيث يتعين على المستثمرين دفع رسوم لتلك الأدوات الاستثمارية المدارة وأنواع الإدارة تؤدي إلى تدهور عوائد الاستثمار في المحفظة، وهناك أيضاً تكاليف معاملات إضافية مرتبطة بمحافظ متنوعة على نطاق واسع كلما حدثت عملية إعادة التوازن.

- الإفراط في التنوع

يمكن للمستثمرين تضمين العديد من الاستثمارات في محفظة دون فهم كامل لها، وقد يؤدي الاحتفاظ بالكثير من فئات أصول متعددة إلى تعقيد إدارة المحفظة عند استحقاق إعادة التوازن واتخاذ قرار بشأن الاستثمارات المناسبة، قد تصبح هذه مهمة شاقة ما لم يكن المستثمر على دراية كبيرة ويمتلك المعلومات الصحيحة عند اتخاذ القرارات.

- الحد من المكاسب

قد يؤدي امتلاك محفظة متنوعة إلى تقييد المستثمرين من تحقيق مكاسب عالية في فترة زمنية قصيرة، وتكمن المخاطر في إضافة الكثير من الاستثمارات إلى المحفظة لكن الأداء الإيجابي لبعض الاستثمارات سيخمد بسبب نقص الأداء من الاستثمارات الأخرى.

- النفور قصير المدى من الخسارة ولغز علاوة مخاطر الأسهم

أو ما يسمى بقصر النظر الاستثماري أو "النفور قصير المدى من الخسارة" على عوائد المستثمرين بسوق الأسهم، أي أن أداء المستثمرين الذين يتابعون محافظهم بشكل متكرر وعلى مدار الساعة كان أضعف بكثير مقارنة مع أداء المستثمرين الذين ابتعدوا عن محافظهم ولم يتابعوها إلا على مدى فترات زمنية متباعدة، وخصوصاً وقت الأزمات، وغالباً ما يزداد إحساسهم بالخطر ونفورهم من الخسارة وهو ما يقودهم إلى التفاعل بشكل سلبي مع الخسائر في المدى القصير، ويدفعهم إلى اتخاذ قرارات تكون محصلتها في النهاية أن يبيع المستثمر بالرخص ما اشتراه بالغالي.

سادس عشر: استراتيجيات الاستثمار الدفاعي في مواجهة الازمات

أبرز الطرق والاستراتيجيات في مواجهة الأزمات هو الحفاظ على رأس المال وتنمية القيمة السوقية من خلال تحقيق عائد وأرباح وتوسيع قاعدة رأس المال وكذلك في إدارة المحفظة بطريقة صحيحة واتباع الاستراتيجيات واختيار الفئات التي تضمن أقل نسبة مخاطرة وأعلى فرصة لتحقيق عائد وأرباح عالية، وأبرز الطرق والاستراتيجيات في مواجهة الازمات منها: (ابو القمبز، ٢٠٢٠)

أ- اتباع الاتجاه أو التيار العام

كما يقال في العبارة الشائعة: "الاتجاه صديقك حتى تنتهي مصلحتك منه"، فإن أحد الطرق لإدارة مخاطر الاستثمار هي الالتزام التام بشراء الأسهم أو صناديق المؤشرات المتداولة والتي تتجه نحو التزايد والارتفاع المستمر، ثم بيعها بمجرد انتهاكها خط الدعم في الاتجاه، ويمكن رسم خطوط الاتجاه الخاصة من خلال ربط العديد من القيعان المتصاعدة الارتفاع على الرسم البياني، أو يمكن استخدام متوسط متحرك يمثل ب ٥٠ يوماً أو ٢٠٠ يوم يجري العمل خلالها كخط دعم لذلك الاتجاه، وفي هذه الفترات إذا تجاوز السعر مستوى ذلك الدعم بقيمة محددة مسبقاً، حينها القيام بعملية البيع.

ب- إعادة التوازن من خلال حماية المكاسب الخاصة

قد يلجأ المستثمرون على المدى الطويل لإدارة المخاطر من خلال بيع استثمارات الأسهم أو فئات الأصول بشكل دوري والتي أصبحت بدورها تسيطر على الكثير من محافظهم الاستثمارية، أذ يقوم هؤلاء ببيع تلك الأصول وشراء المزيد من الأسهم أو صناديق المؤشرات المتداولة دون المستوى المطلوب، وعليه يكون ذلك وسيلة للشراء بأسعار منخفضة، في حين يتم البيع بأسعار مرتفعة.

ج- تحديد قيمة الحصص من خلال معرفة مدى ارتباط كل منها بـ "المحفظة الاستثمارية"

إن أحد الطرق الأخرى المتبعة في لعب دور الاستثمار الدفاعي هي الحد من التعرض أو الانكشاف، فإذا كانت أحد الاستثمارات المحددة تمثل خطراً أكثر من غيرها، يمكن حينها اختيار عدم الاستثمار بها أو استثمار مبلغ بسيط من رأس المال الخاص بالمحفظة، يتبع العديد من المستثمرين هذا النهج في معرفة واكتشاف القطاعات الأكثر خطورة كقطاع التكنولوجيا الحيوية أو أسهم الشركات الصغيرة، والتي يختار معظمهم عدم الاستثمار بها في نهاية المطاف، فلا يختلف اثنان على أن الخسارة مؤلمة، فهي تؤلم حتى لو كانت بنسبة ٥٠% على استثمار مبلغ ٢٠٠٠

دولار، فكيف هو الحال لو تحققت تلك النسبة على مبلغ ٢٠ ألف دولار؟ ولتفادي ذلك، فإن أسهل وسيلة لتقليل مخاطر سوق الأسهم هي تحويل بعض من رأس المال إلى أوراق مالية أي كاش.

د- أوامر وقف الخسارة

يمكن وضع أوامر وقف الخسارة بالاتفاق مع الوسيط الخاص أو المدير والذي سيقوم بشكل تلقائي ببيع الحصة في سهم معين أو صندوق مؤشر متداول بشكل كامل أو ربما جزء منه، ذلك في حالة كانت القيمة أقل من نقطة السعر المذكورة مسبقاً، فتكن الحيلة هنا بتحديد السعر وضبطه تحت سقف منخفض أو مرتفع بما فيه الكفاية، لأنه في حال كان منخفضاً فلن يسمح لك بالتوقف في حال حدوث التراجع المعتاد في الأسعار وعندما يكون مرتفعاً فهو يحد من خسارة رأس المال المحفظة، يمثل وضع وتحديد أمر وقف الخسارة أحد الطرق المبتعة لتقليل من الأضرار التي قد تلحق "المحفظة الاستثمارية"، إلى جانب أنه نظام يُجبر المستثمر على اتباع برنامج أو نظام دفاعي دقيق، إن التأثر بمستويات وقف الخسارة أو تجاهلها غالباً ما يؤدي إلى خسارة أكبر في نهاية المطاف، لذلك وجب اتباع الحل الأول لأنه الأفضل بكل تأكيد.

هـ- اتباع استراتيجية التنوع في الاستثمار

تتمحور فكرة تنوع الاستثمارات حول شراء فئات الأصول أو القطاعات التي لا تتعلق بمجال الاستثمار الذي يعمل به الشخص في الوضع الراهن، الأمر الذي يعني بأن ارتفاع أحد تلك الاستثمارات قد يأخذ باستثمار آخر إلى الهاوية، فالمثل يقول «لا تضع البيض كله في سلة واحدة»، فهذه الحكمة المشهورة تنطبق على استراتيجية التنوع حين يتعلق الأمر بـ "المحفظة الاستثمارية"، وذلك لأن التنوع يساعدها على تخفيف حدة الصدمات وامتصاصها، مما يقلل مخاطر الخسارة نوعاً ما، لقد واجهت استراتيجية التنوع صعوبات كبيرة في تنفيذها على مدار الأعوام القليلة الماضية، وذلك بسبب ترابط العديد من فئات الأصول فيما بينها بشكل كبير، وفي ظل هذه الاستراتيجية، جرى تداول الأسهم والسندات في نفس الاتجاه أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي، يُمثل التنوع في الاستثمار استراتيجية جيدة للحد من المخاطر، ولكنها لن تعمل بتلك الكفاءة إلا إذا كانت الأصول لا تمت لبعضها البعض بأي صلة، كما يجب منح المزيد من الاهتمام للأداء الحالي، بدلاً من الاعتماد على العلاقات التاريخية العريقة التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع.

سابع عشر: دور الوسيط في "المحفظة الاستثمارية"

الدور الفعال الذي يقوم به الوسطاء الماليون في تنشيط السوق، وأن الوسيط المالي يتخذ شكل شركة مساهمة أو شكل الوكيل الذي يعمل لدى الشركة، ويتلخص دوره في بذل أقصى جهد في التوسط بين البائعين والمشتريين للأوراق المالية وهو بذلك يساهم في خلق السوق الأولية، كما يقوم بتلقي الأوامر والمفاوضة عليها ثم ينتقل إلى عمليتي التسوية والتنفيذ والتي تكتمل بتحويل الملكية للمشتري وتحويل الأموال للبائع، فأن من الخدمات الواجبة التي يقدمها الوسيط هي: (عثمان، شريط، ٢٠١٢)

١. يجب أن يتحلى بالإخلاص الصارم اتجاه عملائه، ومصادقية الأموال المضمونة.
٢. يعني أصحاب الفائض المالي من اتفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم متيقنون مسبقاً الشركات التي يودعون فيها أموالهم.
٣. تفعيل المحفظة من خلال شراء سندات خزينة ذات قيمة اسمية مرتفعة وذات ميزات كبيرة، ثم تصدر أوراقاً مالية غير مباشرة ذات قيمة اسمية صغيرة، وهذا يعود بالفائدة على الأفراد ذات الادخارات الصغيرة ويحصلون على مزايا للأوراق المالية التي لا يستطيعون تحمل تكلفتها بشراء الأوراق غير المباشرة وذات القيم الاسمية الصغيرة، وتعود بالفائدة على الشركات المصدرة للأوراق المالية الأولية.
٤. أن وجود الوسطاء الماليين وشركات الوساطة في النظم المالية الحديثة والمعاصرة من خلال تنوع المحفظة وتخفيض المخاطر يترتب عليهم بشكل أو بآخر تحقيق وفورات مالية، تعمل على تخفيض حجم الضياع الاقتصادي الذي يحدث في حالة عدم وجود حدث ما، كما أنها تقلل من حجم المخاطر أمام المستثمرين وتهيئ لهم أفضل الفرص والظروف التي يمكن في خلالها أن يوائموها بين السيولة والرغبة وهو عبارة عن تأمين أو توازن بين الادخار والاستثمار.
٥. فالتضحية التي يتحملها المستثمر من جراء احتفاظه برأسه في شكل نقود أو أصول مالية سائلة جرياً وراء عامل كسب السيولة ستكون باهظة مقارنة بما يتحملة المستثمر، أما إذا احتفظ برأسه جزءاً منه أو جميعه على شكل أصول مالية (أوراق مالية) غير مباشرة، يطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة توفر الإيرادات الدخيلة أو الربعية التي تدرها ثروته على شكل أصول مالية (أوراق مالية) غير مباشرة تتميز بارتفاع عوائده الربعية عن عوائد الأصول المالية المباشرة أو عن النقود التي لا تدر أية عوائد على الإطلاق.

المبحث الثالث/ الاستثمارات والتوصيات

أولاً: الاستثمارات

في ضوء ماتقدم من مضامين أساسية وعملية في المباحث السابقة يمكن التوصل الى عدد من الاستنتاجات كما يلي:

١. أن أبعاد تداعيات الازمات الوبائية قد أسفرت فعلياً عن حدوث تغيرات في ميادين القطاعات منها الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.
٢. أثرت الازمات الوبائية وتبعها ضعف تعبئة الودائع بفعل التأثيرات النفسية التي تركتها في نفوس المستثمرين.
٣. من الصفات المرافقة للازمات الوبائية هو إمكانية انتقالها من البلد الذي نشأت فيه الى بلدان أخرى فقد خلفت آثاراً سلبية كبيرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستثمارية.
٤. خلقت الأزمة انحدار كبير في الاسواق المالية في العالم وضعف الاستثمار المؤسسي بسبب أندفاع المستثمرين نحو تسييل محافظهم الاستثمارية .
٥. تسعى "المحفظة الاستثمارية" الى ايجاد بيئة استثمارية مستقرة من ناحية الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والتكنولوجي بحيث تصل المعلومات الى المستثمر في وقت واحد وتحقيق الشفافية بجميع أشكالها.

ثانياً: التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها لمعالجة معوقات الازمة وتجنب آثارها وهي:

١. قيام إدارات الاسواق المالية بزيادة عوامل امتصاص الصدمات التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة أثر النتائج السلبية على اقتصاد البلد.
٢. خلق مؤسسات صانعة للأسواق لتقليل آثار الازمات من خلال نشر الثقافة في كيفية بناء المحافظ الاستثمارية وكذلك المحافظة على توازن التداول وتقليل تأثيرات الاندفاع لبيع فئات "المحفظة الاستثمارية".
٣. الحضور المتميز لهيئة الاوراق المالية في سيطرتها النامية على جميع الشركات ووقف تداول أسهم الشركات المتعثرة واسنادها لعدم نفور المستثمرين.
٤. إنشاء أدوات رقمية عبر الانترنت، كمنصة لتبادل الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية، بهدف إنشاء بورصة رقمية للمنتجات وتسويق المؤسسات والمنتجات المحلية.
٥. تشجيع الادخار وتوجيهه نحو سوق العراق للأوراق المالية من خلال حماية المدخرين.
٦. العمل على إرساء وتطوير صناديق الاستثمار، التي تسمح لصغار المدخرين باستثمار أموالهم في سوق العراق للأوراق المالية بأكثر ثقة وأمان.
٧. إقناع الشركات بمزايا الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية ومساعدتها على الدخول في أحسن الظروف وبالقيم المالية المناسبة.
٨. على مؤسسات الوساطة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والمصرفية والإعلامية لعقد ندوات دراسية ومحاضرات ومؤتمرات لزيادة الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع.
٩. إعطاء شركات الوساطة للأوراق المالية الحق في المشاركة في صنع القوانين والقرارات المتعلقة بالسوق المالية عامة وسوق العراق للأوراق المالية خاصة وذلك عبر ممثلين عنهم، مما سيساهم في زيادة الشفافية والوضوح للمؤسسات وقبها المالية.
١٠. على مؤسسات الوساطة تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، كما أن عليها إعطاء أهمية أكبر لمسألة تدريب وتأهيل موظفيها والحصول على كوادر من المتخصصين القادرين على إجراء التحليل الأساسي والفني وتقديم الاستشارة القائمة على أسس علمية .
١١. العمل على تعزيز الدور الرقابي الذي تقوم به هيئة الاوراق المالية، وذلك بهدف حماية المستثمرين والمساهمة في تحقيق الاستقرار وتقليل المخاطر.

المصادر

- اليوسف، محمد، (٢٠٢٢)، ما هي المحفظة الاستثمارية؟
- تقنين، (٢٠٢٢)، مكونات المحفظة الاستثمارية وآلية تكوينها.
- ارشيد، بيان، (٢٠٢١)، أهم المعلومات عن المحافظ الاستثمارية.
- ابو القبز، وفاء، (٢٠٢٠)، خمسة طرق لتطبيق استراتيجية الاستثمار الدفاعي في إدارة مخاطر "المحفظة الاستثمارية".
- سلسلة دليل النجاة للتداول، (٢٠٢٠)، ما هو المقصود بتنوع "المحفظة الاستثمارية"؟
- الامين، يعقوب مضوي عبد الرحيم الامين، (٢٠١٩)، محافظ وصناديق الاستثمار وأثرها على الاقتصاد السوداني، دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل).

- المنشاوي ، أمل ، (٢٠١٨)، استراتيجية إدارة المحافظ الاستثمارية .
- التداول بسهولة ، (Admin, ٢٠١٨) <https://www.easytradeweb.com>
- عمر، ربيعة، نبيل، عبو، عبو، بوفليح، (٢٠١٧)، "مؤشرات تقييم أداء المحافظ الاستثمارية"، دراسة وصفية احصائية لعينة من المحافظ الاستثمارية المتواجدة بالسوق المالي السعودي.
- القاضي، لورين ابراهيم، (٢٠١٦)، أثر كفاءة إدارة "المحفظة الأستثمارية" على ربحية البنوك التجارية، دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤.
- العارضي، جعفر، جليل كاظم مدلول، زيد عبد الزهرة، (٢٠١٦)، إدارة "المحفظة الأستثمارية" المثلى، بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص.
- توفيق ، شيرين بدري، (٢٠١٥)، العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية، بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد.
- عثمان، عبدالرحمن، شريط ، بن عزوز ، (٢٠١٢)، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس.
- الحمدوني، الياس خضير، (٢٠١١)، "فاعلية التنوع في تخفيض مخاطرة "المحفظة الأستثمارية"، دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق عمان لتبادل الاسهم".